الإسلام والتحدي الاقتصادي

Islam and the Economic Challenge

مناقشة كتاب مُحَمَّد عمر شابرا تأليفًا وترجمة

يعرضه: د. رفيق يونس المصري

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز – جدة

الأربعاء

١٤٢٨/٢/٠٣هـ = ٢٠٠٧/٢/٢١م

المستخلص

مُحَمَّد عمر شابرا من مواليد عام ١٩٣٣م، حاز في عام واحد ١٩٨٩م على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية (المعاملات المالية، عن كتابه: نحو نظام نقدي عادل ١٩٨٧م، مناصفة مع الصديق الضرير عن رسالته للدكتوراه ١٩٦٧م: الغرر وأثره في العقود)، وعلى جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي. أهم كتبه ثلاثة: الأول: نحو نظام نقدي عادل ١٩٨٥م، والثاني: الإسلام والتحدي الاقتصادي ١٩٩٢م، والثالث: مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي ٢٠٠٠م. والكتب الثلاثة مترجمة إلى العربية، الأول في عام ١٩٨٧م، والثاني ١٩٩٦م، والثالث ٢٠٠٥م. والجهة الناشرة للنسخ الإنكليزية هي المؤسسة الإسلامية Islamic Foundation بلندن، والجهة الناشرة للنسخ العربية هي المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن.

إن كتاب الإسلام والتحدي الاقتصادي (الترجمة العربية ١٩٩٦م) كتاب في النظم الاقتصادية المقارنة، أو في الاقتصاد المقارن Comparative Economics، تم نشره بالتعاون بين المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية بعمّان والبنك المركزي الأردني، ويقع في ٤٩٠ صفحة، ترجمه إلى العربية مُحَمَّد زهير السمهوري، وراجعه مُحَمَّد أنس الزرقا، وقدم طبعته العربية مُحَمَّد سعيد النابلسي، وطبعته الإنكليزية خورشيد أحمد.

ويتألف الكتاب من فصل تمهيدي وقسمين: الأول: الأنظمة السائدة، والثاني: النظام الإسلامي. وتحت القسم الأول أربعة فصول: الأول عن الاقتصاد الرأسمالي، والثاني عن الاقتصاد الاشتراكي، والثالث عن اقتصاد دولة الرفاه، والرابع عن الاقتصاد الإنمائي.

١ – الاقتصاد الرأسمالي

لاشك أن نظام السوق قد أدى إلى فترة طويلة من الازدهار في الاقتصادات الغربية، إذ تحققت على وجه العموم معدلات نمو مرتفعة، وزيادات كبيرة في الثروة. لكن هذا الازدهار لم يسفر عن إزالة الفقر، وتلبية حاجات الجماهير، بل أدى إلى زيادة الأثرياء ثراءً، وزيادة الفقراء فقرًا، وتوسيع الفجوة وزيادة التفاوت بين الناس، والتوسع النقدي والائتماني، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، والمضاربات والتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار والديون الثقيلة، بالإضافة إلى التحلل الأخلاقي والتفسخ العائلي والاجتماعي، والإرهاب والجريمة المنظمة.

يقول هنري جورج، في كتابه "التقدم والفقر": "مادامت زيادة الثروة، الناجمة عن التقدم في العصر الحديث، تذهب لتكوين ثروات طائلة وزيادة الترف والتناقض بين المالكين والمعدمين، فإن التقدم لا يمكن أن يكون حقيقيًا ولا دائمًا". ويرى هايمان مينسكيHyman Minsky: "أن المجتمعات الرأسمالية مجتمعات ظالمة". ويقول جون غالبريت John Galbraith: "صار استهلاك السلع أكبر مصدر للسرور، وأعلى مقياس للإنجاز البشري"، ووصفت هذه الظاهرة بظاهرة الاستهلاك التفاخري Conspicuous (Ostentatious) Consumption، نتيجة أثر محبي الظهور Snob Effect أو Bandwagon Effect . ويقول غالبريت أيضًا في كتابه "مجتمع الوفرة The Affluent Society": "إن النمط السائد لتخصيص الموارد، في الولايات المتحدة الأمريكية، منحاز لإشباع الرغبات الاستهلاكية المصطنعة، وإهمال الحاجات الأساسية إهمالاً كبيرًا، ومن بين هذه الحاجات: التعليم والسكن والرعاية الصحية والمرافق العامة، وهي حاجات أساسية للفرد والمجتمع والتقدم في المستقبل". ويذهب تاوني Tawney في كتابه "مجتمع حب الكسب Acquisitive Society" إلى "أن جزءًا من السلع التي تنتج كل سنة، وتسمى ثروة، وتحتسب من دخل الأمة،هي في

حقيقتها هدر، وكان ينبغي تأخير إنتاجها، أو عدم إنتاجها بالمرة". ويمكن هنا أن نضيف ما قاله رجاء غارودي، في محاضرته عن الإسلام وأزمة الغرب من "أن الاقتصاد يسيطر عليه النمو، الذي لا يعدو معناه الرغبة الجنونية في زيادة الإنتاج وسرعته: إنتاج أي شيء، نافع غير نافع، ضار مميت، لا يهم" !

وفي الاقتصاد الرأسمالي حل الاحتكار عمليًا محل المنافسة المزعومة نظريًا، فالشركات العملاقة هي التي تسيطر على الكثير من الأنشطة، وصار لها نفوذ سياسي واجتماعي هائل، وتأثير كبير على قرارات الحكومة، بل على العالم كله. وأدت إلى تركز الثروة والسلطة في أيدي القليل من الناس، بل انتزعت مقاليد الحكم من الكونغرس والإدارة الأمريكية. فالثراء والولاء صار لهما أكبر دور في الوصول إلى المناصب الإدارية في الشركات العملاقة.

والاقتصاد الرأسمالي قليل الاهتمام بالتوزيع، فهو يهتم بالنمو، ويروج مقولة مفادها أن النمو هو الذي يحل تلقائيًا مشكلة التوزيع، في حين أن خصوم هذا الاقتصاد يطالبون بالتوزيع قبل النمو، أو بالتوزيع مع النمو. ويتجاهل الاقتصاد الرأسمالي حقوق الفقراء، ويزعم أن الثري إنما صار ثريًا بمهارته وقوته، وأن الفقير صار فقيرًا بكسله وعجزه، ومن ثم فهو المسؤول عن فقره. ولذلك يجب إلغاء دعم السلع الأساسية، وترك الفقراء يتدبرون أنفسهم بأنفسهم. فالفقر في النظام الرأسمالي عقاب على رذيلة، والثراء ثواب على فضيلة. ويا ليت ثراءهم كان من مصادر مشروعة، فأكثره من نهب المستضعفين من الأفراد والبلدان، ومن استغلال القوة والنفوذ المالي والسياسي، وشراء الذمم والضمائر بالرشوة والفساد والتهرب من دفع الضرائب والرسوم ومن سداد القروض.

ويبدو لي أن الرأسمالية قابلة للتعديل حسب النظم المنافسة. فإذا نافستها الاشتراكية زاد دور الدولة فيها (دولة متدخلة)، وإذا ضعفت الاشتراكية نقص دور الدولة، وتقلص إلى الحد الأدنى (دولة حارسة). ولا تعدم الرأسمالية التبرير، ففي الحالة الأولى يجري الكلام عن "فشل السوق"، وفي الحالة الأخرى يجري الكلام عن "فشل الحكومة". والرأسمالية بطبيعتها تكره الدين والخلق، وتكره تدخل الكنيسة والدولة، من أجل أي دور أخلاقي أو اجتماعي لهما، إلا في الحد الأدنى الضروري لإضفاء

مسحة من التجمل الخادع.

هذا وقد لخص المؤلف الكلام عن الرأسمالية، في حوالي ٣ صفحات، في الفصل الثاني عشر الأخير من الكتاب، ويمكن للقارئ الرجوع إلى ملخصه إذا أراد.

انتقادات غير مقبولة:

- **السعي وراء المصلحة الذاتية**: إن سعي المرء وراء مصلحته الذاتية أمر مقبول في الاقتصاد، وفي الإسلام أيضًا، وهو الأصل، ولا يتم تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إلا عند التعارض. فالرشد مصطلح اقتصادي وإسلامي، وهو يعني صلاح المال، عند جمهور علماء الفقه والأصول، وعكسه السفه وهو سوء التصرف في المال. فليس من المستنكر في الإسلام السعي إلى المنافع الشخصية والعائلية، ولا السعي إلى المنافع المادية.

وقد لاحظت أن المؤلف عندما يبحث في الاقتصاد الرأسمالي أول الكتاب يشعر القارئ بأنه ينتقد هذا المبدأ، وعندما يبحث في الاقتصاد الإسلامي يشعر القارئ بأن المؤلف يقبله أو يتردد. وتفسير ذلك أن المؤلف ربما كتب الفصل المتعلق بالاقتصاد الرأسمالي في زمن، وكتب الفصل المتعلق بالاقتصاد الإسلامي في زمن آخر لاحق، ثم عند إعداد الكتاب، جمع بين الفصلين دون مراجعة. وربما يكون السبب أن المؤلف يشتد على الخصوم، ويتساهل مع الأنصار، وأرجو أن لا يعتقد المؤلف أو القارئ أن هذا من باب: (أشداءُ على الكفار، رحماءُ بينهم) سورة الفتح ٢٩.

- **المصلحة الخاصة والمصلحة العامة**: يستنكر المؤلف أيضًا ما يذكره الاقتصاديون عن آدم سميث من أن السعي إلى المصلحة الخاصة يتضمن في طياته خدمة المصلحة العامة، وهو ما أطلق عليه اليد الخفية. وقد بينت في مواضع أخرى أن علماء المسلمين قد سبقوا آدم سميث إلى اليد الخفية، ومن هؤلاء العلماء الغزالي والسبكي والشاطبي.

- **تعظيم المنافع والأرباح**: يشجب المؤلف هذا التعظيم في الكثير من المواضع في كتابه، مع أنه غير مخالف للإسلام، بل هو موافق له، ما دام أنه مقيد بالأحكام الشرعية. فهذا هو الفرق بين التعظيم الرأسمالي والتعظيم الإسلامي، أما التعظيم نفسه فلا غبار عليه أبدًا في الإسلام من حيث المبدأ.

- **الإنسان الاقتصادي**: يعيب المؤلف على الإنسان الاقتصادي أنه ضيق الأفق، ويحسن أن يستبدل به الإنسان الإسلامي. لكن هذا النقد موضع نظر أيضًا، فبما أننا مهتمون هنا بعلم الاقتصاد، فلا أرى بأسًا من أن يهتم علم الاقتصاد بالجانب الاقتصادي من سلوك الإنسان، أما الجوانب الأخرى فتترك لعلوم أخرى. والنظرة المتكاملة لا يمكن تحميلها على علم الاقتصاد وحده، بل لابد من أن تشترك فيها سائر العلوم الأخرى. وهذه النظرة المتكاملة هي من وظيفة علم الفلسفة، وليست من وظيفة علم الاقتصاد.

٢ – الاقتصاد الاشتراكي

الاشتراكية الماركسية:

تقوم الماركسية على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتأميمها. فالبشر لا يمكن إصلاحهم، ومن ثم لابد من نزع الملكية الخاصة منهم، لأنها مصدر للتسلط والاستغلال. كما تقوم الماركسية على إحلال القطاع العام محل القطاع الخاص، وعلى شعار: من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته، وعلى التخطيط المركزي، والتبشير بالوصول إلى مجتمع في نهاية المطاف خال من الدولة.

اشتراكية السوق

هي اشتراكية معدلة ببعض الحقن من نظام السوق، مثل تحقيق لامركزية جزئية في آلية صنع القرار الاقتصادي، وإتاحة بعض المجال لإشارات السوق، والمبادرات الخاصة، والعودة إلى القول بمشروعية الأرباح، والاقتراب من أسعار واقعية للسلع والعملات. ولعل هذا النوع من الاقتصاد الاشتراكي هو ما وصف باقتصاد السوق الاجتماعي Social Market Economy.

لكن المشكلات بقيت قائمة، مثل مشكلة تناقص الإنتاجية، وتباطؤ النمو، والسلع المتدنية الجودة، وشح السلع الضرورية، والفساد الإداري والمالي، وعجز الميزانية والتضخم والبطالة والديون الباهظة. ولم تقترن الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية (الديمقراطية، والحرية). وازدادت حدة هذه المشكلات، حتى تهاوت النظم الاشتراكية مثل أحجار الدومينو، في جميع بلدان أوربا الشرقية عام ١٩٨٩م.

الاشتراكية الديمقراطية

لا يكاد يشعر القارئ بالفرق بين الاشتراكية السوقية والاشتراكية الديمقراطية عند المؤلف، حتى إنه كرر في الاشتراكية الديمقراطية ما سبق أن قاله في الاشتراكية السوقية، وإن كان العنوان يوحي بأن الأولى هي الاشتراكية المعدلة بإصلاحات اقتصادية، والأخرى هي المعدلة بإصلاحات سياسية.

هذا وقد لخص المؤلف الكلام عن الاشتراكية، في حوالي نصف صفحة، في الفصل الثاني عشر الأخير من الكتاب، ويمكن للقارئ الرجوع إلى ملخص المؤلف إذا أراد.

نقد الاقتصاد الاشتراكي: إن تخصيص الموارد بين آلاف السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وتحديد الأسعار، يعدّ أمرًا في غاية الصعوبة والتعقيد، ويؤدي إلى تباطؤ القرارات الاقتصادية، وعدم الاستجابة في الوقت المناسب للتغيرات الاقتصادية. كما يؤدي إلى غياب الحوافز، وإلى أسواق سوداء، وفائض في بعض السلع، وشح في سلع أخرى، وطوابير انتظار، وأسعار غير واقعية. كما أن الإعانات التي ينطوي عليها نظام الأسعار تفيد الأغنياء وأصحاب الامتيازات أكثر مما تفيد الفقراء وذوي الدخل المحدود والعمال الذين زاد بؤسهم. وبسبب غياب الحوافز، أخذت معدلات النمو في التباطؤ، وصارت روسيا السوفياتية أكبر مستورد للقمح، بعد أن كانت أعظم مصدر له. وباجتماع السلطة الاقتصادية مع السلطة السياسية صارت رأسمالية الدولة أكثر طغيانًا من رأسمالية القطاع الخاص، وأكثر استبدادًا (دولة شمولية). وأصبحت الدولة أكثر قوة، بدل أن تنحلّ كما بشر ماركس. ثم اضطروا إلى ترقيع هذه الاشتراكية ببعض عناصر من الرأسمالية، لكن هذه الاشتراكية ما لبثت أن انهارت، بالرغم من المراجعات التصحيحية Revisionism التي أجريت عليها. وبدأ بيع المؤسسات العامة بالمزاد العلني، بعد إجراء تقويم مالي لهذه المؤسسات تحيط به الشبهات، ولم يستطع شراء أسهمها إلا الذين استطاعوا في السابق استغلال نفوذهم، وتكوين ثروات خيالية غير مشروعة.

٣ – اقتصاد دولة الرفاه

اضطرت الرأسمالية إلى دولة الرفاه، للحد من جاذبية الاشتراكية، والتقليل من التجاوزات الرأسمالية، واستجابة للتحدي الناجم عن صعوبات الركود والحرب. فصاروا

يقولون بأن الرفاه العام أهم من أن يترك لقوى السوق، وأن على الدولة أن تقوم بدور اقتصادي واجتماعي أكبر. وبدأ الكلام عن دور الدولة وفشل السوق، والضرائب التصاعدية، والتأمين الصحي، واقتصاد المنح Grants Economics أو الاقتصاد الإيثاري، والاقتصاد الإنساني، والاقتصاد الاجتماعي، والتخلي عن الحياد القيمي، والعودة إلى القيم والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.

هذا وقد لخص المؤلف الكلام عن دولة الرفاه، في حوالي صفحة واحدة، في الفصل الثاني عشر الأخير من الكتاب، ويمكن للقارئ الرجوع إلى ملخصه إذا أراد.

٤ – الاقتصاد الإنمائي

هو فرع منبثق عن أحد الاتجاهات الرئيسة الثلاثة في علم الاقتصاد السائد (النيوكلاسيكي، الكينزي، الاشتراكي). ولد بعد الحرب العالمية الثانية، واستقلال عدد من البلدان النامية. وظهر أول عدد من مجلة "التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي" Economic Development and Cultural Change عام ١٩٥٢م. وبما أن الاقتصاد الكينزي والاشتراكي كانا ينتشران في الغرب في ذلك الوقت، نتيجة الكساد الكبير، ومشكلات إعادة التعمير بعد الحرب، فقد ابتعد الاقتصاد الإنمائي عن أساسه النيوكلاسيكي، وشرع ينادي بتقليل الاعتماد على السوق، وإعطاء دور أكبر للحكومة في الاقتصاد. وعندما ضعف الاقتصاد الكينزي والاشتراكي في أوائل السبعينيات، وقوي الاقتصاد النيوكلاسيكي، دخل الاقتصاد الإنمائي في أزمة. ومع أن الكثيرين من الاقتصاديين الإنمائيين لا زالوا يعتقدون بفائدته، إلا أن عددًا منهم أخذ يشك في شرعية هذا الفرع العلمي وفائدته، منهم ديباك لال Deepak Lal الذي ألف كتابًا بعنوان: فقر الاقتصاد الإنمائي Poverty of Development Economics ١٩٨٤م، وآلبرت هرشمان Albert Hirschman بعنوان: صعود وهبوط الاقتصاد الإنمائي The Rise and Decline of Development Economics .

لقد شهد الاقتصاد الإنمائي ولاءً متقلبًا: من السوق إلى الدولة، ومن الدولة إلى السوق. وعزا بعض المتعصبين الفقر والتخلف في الأمم النامية إلى ضعفها العرقي والثقافي، وربما العقلي. يقول يوجين ستالي Eugene Staley في كتابه: "مستقبل

الأقطار المتخلفة": "إن تنمية البلدان الفقيرة لا يمكن أن تنجح إلا إذا جاءت على صورة الولايات المتحدة الأمريكية ومثالها". وساد الرأي القائل بأن الثقافة الغربية وقيمها المادية هي المثل الأعلى للتنمية، وأن البلدان المتخلفة لن تتقدم إلا إذا أخذت بالحداثة. ولا تقتصر هذه الحداثة على مجرد تبني التكنولوجيا الحديثة، والأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق، بل يجب أن تمتد إلى القيم والأنماط الغربية أيضًا.

وذهب غونار ميردال Gunar Myrdal في كتابه "الدراما الآسيوية" Asian Drama إلى أن المثل العليا للتحديث هي: الرشد والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والكفاءة والمثابرة والتنظيم ودقة المواعيد والاقتصاد في الإنفاق والأمانة الشديدة وعقلانية القرارات والاستعداد للتغير والتيقظ للفرص وحيوية روح المشروع (روح الإقدام على المشاريع) والاستقامة والاعتماد على الذات وحب التعاون والرغبة في النظر البعيد. ولاشك أن كلام ميردال صحيح، ويحسن إيراده في المتن، بدل الحاشية، ولكن هذه القيم ليست مقتصرة على النظم الغربية.

وسادت فكرة "الحلقة المفرغة أو المرذولة للفقر" Vicious Circle of Poverty. وملخصها أن البلد فقير لأنه فقير! وانتشرت روح التشاؤم في إمكان تنمية البلدان المتخلفة، ورأى البعض أنه لابد من دفعة قوية Big Push لتحقيق النمو المستولد والمستدام ذاتيًا، من خلال التركيز على الصناعة، ولاسيما الصناعة الثقيلة، وكذلك التركيز على المشاريع الكبيرة ذات رأس المال الكثيف. كما صارت أدبيات التنمية حافلة بالتأكيد على التعارض أو التنازع بين العدالة والنمو، حتى كتب آرثر لويس Arthur Lewis في كتابه "نظرية النمو الاقتصادي" قائلاً: "تجدر الملاحظة أولاً بأن موضوعنا هو النمو، وليس التوزيع". بل ذهب بعضهم إلى حد الدعوة إلى زيادة التفاوت في الدخول والثروات، بدلاً من الحد منها، لأن الفقراء يستهلكون ولا يدخرون، بخلاف الأغنياء الذين يدخرون ويعملون على تكوين رأس المال والاستثمار المنتج. وبين آخرون أن "التنقيط الخفيف" Trickle-down يمكن أن يحل مشكلة الفقر والتوزيع، بتسرب منافع التنمية وثمارها إلى الفقراء قليلاً قليلاً وبالتدريج. وتأثر بهذا عدد من رجال الاقتصاد في بلدان العالم الثالث،منهم محبوب الحق، الذي صار فيما بعد وزيرًا للمالية والتخطيط في الباكستان، إذ قال: "يجب أن

تقبل البلدان المتخلفة فلسفة النمو، وأن تصرف النظر، حتى المستقبل البعيد، عن جميع أفكار التوزيع العادل ودولة الرفاه، فهذه الكماليات لا تستطيع التمتع بها إلا البلدان المتقدمة".

وخلافًا لهذا، يقول ددلي سيرز Dudley Seers في كتابه "معنى التنمية": "إن الأسئلة التي يجب أن تطرح حول التنمية في أي بلد: ما الذي حصل بشأن الفقر؟ ما الذي حصل بشأن البطالة؟ ما الذي حصل بشأن التفاوت في التوزيع؟ إذا انخفض هذا كله كان هناك تنمية وتقدم. أما إذا ارتفع ذلك فمن الصعب أن يقال إن هناك تنمية حدثت، حتى لو تضاعف متوسط الدخل الفردي! وذهب ميردال إلى أن التفاوت بكل أشكاله إنما يلحق الضرر بالإنتاجية. وبين بعض العلماء أنه يؤدي أيضًا إلى شيوع الاستهلاك التفاخري بين الأغنياء، ومزاحمة الموارد المخصصة لتلبية حاجات الفقراء. ودعا بعضهم إلى شيء من التضخم من أجل تمويل التنمية، على الرغم من أن التضخم ضريبة مستترة، ويعمل على إعادة التوزيع لصالح الأغنياء، بل هو بلاء، كما قال آرثر لويس.

وظهرت في الأدبيات التنموية خلافات ومجادلات عقيمة: هل الزراعة أفضل أم الصناعة؟ الواردات أم الصادرات؟ السوق أم الدولة؟ الريف أم المدينة؟ النمو المتوازن أم غير المتوازن؟

الذي حدث أن البلدان الفقيرة تأرجحت بين اليمين واليسار، ولم تفلح في تحقيق التنمية والعدالة والاستقرار، على الرغم من التخطيط واستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، مع العلم أنه كان بإمكان هذه البلدان أن تكتفي بالاستفادة من التطبيق السليم للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، بدلاً من اللجوء إلى استخدام بعض النظريات والأساليب البراقة، كما قال جيرالد ماير Gerald Meier.

هذا وقد لخص المؤلف الكلام عن الرأسمالية، والاشتراكية، ودولة الرفاه، في الفصل الثاني عشر آخر الكتاب، ولكنه لم يلخص كلامه عن الاقتصاد الإنمائي! ومن ثم فإني لا أستطيع أن أحيل القارئ هنا على أي ملخص للمؤلف، كما فعلت في النظم الاقتصادية الثلاثة الأخرى.

٥ – الاقتصاد الإسلامي

الموارد في الإسلام أمانة بين أيدي البشر، وهي لمنفعة الجميع، وليست لمنفعة شخص أو أسرة أو حزب فقط، والناس مستخلفون عليها، ومحاسبون على أعمالهم وتصرفاتهم أمام الله، فهناك حياة أخرى بعد الموت ومحاسبة ومساءلة وجزاء. فلابد من العمل على إحقاق الحق، وإبطال الباطل، ومنع الظلم، وتحقيق العدل. قال العلماء: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة، وإن الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام. فالإسلام بلا عدل إسلام منقوص لا يكفي، بل لابد معه من العدل، بل العدل مكون أساسي من مكونات الإسلام. ولهذا دعا الإسلام إلى تلبية الحاجات الأساسية للناس، وذكر المؤلف أنه لا يقول هذا من باب التأثر ببعض الآراء الغربية التي اعتبرت مدخل تلبية الحاجات من أهم المداخل إلى التنمية والتقدم. فقد كتب بول ستريتن Paul Streeten كتابًا معبرًا عن هذا الموضوع بعنوان: A Basic Needs Approach to Economic Development.

إن الاستراتيجية المثلى لتخصيص الموارد في الإسلام إنما يجب أن تتم من خلال مصفاتين: مصفاة الأخلاق، ومصفاة الأسعار. فمصفاة الأخلاق تستبعد الطلبات غير المشروعة على الموارد، ومصفاة الأسعار تستبعد الطلبات غير اللازمة. ولا ريب أن الأخلاق تحتاج إلى الدين. يقول ديورانت Durant في كتابه: "دروس التاريخ": "لم يكن هناك مثال يعتد به في التاريخ، لمجتمع نجح في الحفاظ على الحياة الأخلاقية، إلا بمساعدة الدين". ويقول صامويل بريتان Samuel Brittan في مقال له في الـ Financial Times بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٠م: "إن أكبر خطأ يرتكبه المكابرون هو التقليل من شأن الشرعية الأخلاقية في السلوك البشري. فلا يمكن لأي منظمة بشرية أن تنجح في عملها بدون قواعد أو ضوابط لكبح السعي وراء المصلحة الخاصة". وما من عاملين كان لهما أثر مدمر على الروح المعنوي والحيوية والإبداع أكثر من عاملي الفقر والظلم اللذين لا يجدي معهما أي وعظ. ذلك أن ما يحتاج إليه الناس هو العدل والتدريب وأدوات العمل، عند ذلك يتحسن أداؤهم ويتضاعف أضعافًا مضاعفة. فما لم يأخذ العدل مجراه لا يمكن أن تكون استجابتهم إيجابية.

مزايا الكتاب

- فتح الباب لنقد الفكر الاقتصادي السائد، بغض النظر عن صحة هذا النقد أو عدم صحته.

- نقد فكر غربي بفكر غربي: فهو ينتقد الفكر الاقتصادي السائد بفكر غربي آخر، ينتمي إلى الاقتصاد الاشتراكي، أو الاقتصاد المؤسسي، أو الاقتصاد الإيثاري، أو الاقتصاد الإنساني، أو الاقتصاد الاجتماعي. وهذا مفيد لكي يطلع المسلمون والعرب على الفكر الغربي واتجاهاته وأنواعه، وإمكان الاستفادة منه. كما أن هذا الاتجاه يجد ترحيبًا في الأوساط الغربية، والأوساط الإسلامية التي تجد ملاذًا آمنًا في أن تقول ما يقوله الغرب، بطريقة أو بأخرى. ولو قالت قولاً آخر لوجدت مقاومة واتهامًا وعداءً. وهذا يمكن أن يتلخص بكلمة مفادها أن القول ما قاله الغرب. وعلى هذا لو كان عندنا فكرة فإن علينا أن نصدرها إلى الغرب، ثم يعيد الغرب تصديرها إلينا.

- رجوع المؤلف إلى عدد كبير من الكتابات باللغة الإنكليزية، يجدها القارئ في قائمة المراجع آخر الكتاب. ولا شك أنها أثرت الكتاب بالعديد من الشواهد والنصوص المفيدة.

ما قد يؤخذ على الكتاب

- نقد الفكر الاقتصادي الغربي السائد تم استمداده من فكر غربي آخر، وهذا الأمر وإن اعتبرناه من مزايا الكتاب من جهة، إلا أنه من جهة أخرى لم يتم بالاعتماد على معايير إسلامية مستمدة من الأحكام والأخلاقيات الإسلامية، وهذا يعني أن النقد قد يكون مفيدًا، ولكنه غير كاف على أي حال.

- نقد الفكر السائد بكل نقد أمكن العثور عليه، دون تمحيص لصحة هذا النقد، أو لمدى صحته. فإذا كانت لدينا فكرتان: فكرة منقودة، وفكرة ناقدة، فإننا لا نستطيع أن نسلط الثانية على الأولى، بل علينا أن نفحص الثانية مثل الأولى، فقد تكون الأولى صحيحة، والأخرى غير صحيحة. مثال ذلك ما ذكرناه سابقًا تحت عنوان: "انتقادات غير مقبولة". وقد يحلو للبعض أن ينقض كل فكرة سائدة بأي فكرة معارضة لها، حتى يقال عنه مثقف أو جريء أو غير ذلك من نعوت.

- نقد فكرة غربية بفكرة غربية لاحقة لها زمنيًا، وقد يتوهم القارئ العادي بأن المؤلف هو صاحب الفكرة اللاحقة، والأمر قد يكون بخلاف ذلك. مثال ذلك نقد التكاليف الخاصة بالتكاليف الاجتماعية، فكلتاهما معروفة في الغرب، وإن تأخر ظهور الثانية بالنسبة للأولى. وكذلك فكرة مراعاة الأجيال اللاحقة بالإضافة إلى الجيل الحالي، أو مراعاة البيئة، أو الموارد غير المتجددة، أو التوزيع قبل النمو، أو مع النمو، أو العدالة إلى جانب الكفاءة، أو دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، أو تخفيف تركز الثروة والسلطة أو الدعوة إلى تقليل نفوذ المصارف وشركات التأمين والشركات الاحتكارية العملاقة المتعددة الجنسيات، أو حتى مراعاة القيم الأخلاقية، ومحاربة الفساد، وما إلى ذلك.

- يشعر القارئ العارف بأنه يقرأ كتابًا غربيًا، أي كأن الكتاب كتبه مؤلف غربي، ثم أعطي إلى شخص مسلم، ليرش فيه بعض الآيات والأحاديث ومقاصد الشريعة والقواعد الكلية والمراجع العربية. ولو أخلي الكتاب من هذه الإضافات الإسلامية ربما لم يتغير شيء، أو ربما صار الكتاب أفضل وأوضح وأصرح وأخصر وأخف. فالأصل غربي والاختيار الإسلامي تابع للغربي! وعلى هذا أتساءل: هل يجوز لمترجم أن يترجم كتابًا غربيًا، أو لمؤلف أن يجمع كتابًا من كتب غربية، ثم يفتتحه بالبسملة، ويختتمه بالحمدلة، ألا يمكن أن يوحي هذا للقراء بأن الكتاب موافق للشريعة الإسلامية؟!

- **التكرار**: هناك أفكار غالية على المؤلف، هذا لا بأس فيه، ولكنه يكررها إلى درجة كبيرة مملة للقارئ، بين الفصول، بل في الفصل الواحد، بل في المبحث الواحد، بحيث إن الأفكار والشواهد المهمة قد تضيع في خضم هذا التكرار الرهيب. وكان من المستحسن جمع هذه الأفكار في موضع واحد منعًا للتكرار. من هذه الأفكار:

- الاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة، وعدم صحة الادعاء بأن المشروعات الكبيرة هي دائمًا أكفأ.
- التقريب بين الناس في التوزيع، توزيع الدخل والثروة وملكية الأرض، والتقليل من تركز الثروة والسلطة السياسية والاقتصادية.

- الاهتمام بالريف والزراعة، مع ما ينشأ عن هذا من تخفيف الضغط على المدن.
- تثبيط الاستهلاك التفاخري (المظهري، الاستعراضي، الترفي).
- التقليل من الاعتماد على الديون، ولاسيما الخارجية منها.
- تخفيض الإنفاق العسكري.
- الإعانات يجب أن يستفيد منها الفقراء دون الأغنياء.
- سد الحاجات الأساسية للناس، وتحقيق العدالة والكفاءة ومقاصد الشريعة.
- مكافحة الفساد والهدر والترف والسرف والتبذير، بالمحاسبة والمساءلة وحرية النقد.
- إصلاح النظام المصرفي والأسواق المالية.
- الإصلاح الأخلاقي لتحقيق العدالة، وتقليل العنف والجريمة والطلاق والانتحار والإدمان والتفكك العائلي والاجتماعي والاضطراب السياسي. ويمكن أن يفيد هذا الإصلاح في إيجاد آلية اصطفاء أخلاقي (مصفاة أخلاقية) تعمل جنبًا إلى جنب مع مصفاة الأسعار، من أجل حسن تخصيص الموارد وتوزيعها.

الترجمة

الترجمة جيدة ومفهومة، على وجه العموم، ولكن لي عليها المآخذ التالية:

المصطلحات:

- **المنظم**: استخدم المترجم مصطلح "المقاول" بدل المنظم، وهذا غير مألوف في الكتابات الاقتصادية العربية. والظاهر أنه رجع إلى قاموس المورد لترجمة مصطلح Entrepreneur . ويؤخذ على هذا القاموس، الجيد في أصله، بعض المآخذ، منها عدم ذكر الترجمة الاقتصادية لهذا المصطلح، ومنها أن الطبعات المتتالية لهذا القاموس، بعد طبعته الأولى ١٩٦٧م، لا زيادة فيها ولا تنقيح ولا تعديل، إلا الشيء القليل المهمل. وقد تكرر استخدام لفظ "المقاول" مرات كثيرة في الترجمة.